

## أفكار جريئة.. للإسكان!

سلطان محمود



المهندس عفت عطا الله

تحت

اعطوني الأرض الفضاء.. اسلمكم شققا سكنية للإيجار فقط! انقلوا المعسكرات خارج المدن أين بدلا منها عمارات ومدنا سكنية متوسطى الدخل! هكذا يتكلم واحد من أقدر خبراء الإسكان الشبان - لقد نجح في إقامة عدة مدن سياحية وسكنية في صمت وهدوء - إنه نائب الوزير المهندس / عفت عطا الله .

لاشك أن مشكلة الإسكان في مقدمة المشاكل التي نبحث لها عن حل . وأصبحت مشكلة كل بيت . فقد انتشرت ظاهرة بناء عمارات للتملك فقط . أو للإسكان الفاخر بإيجارات تزيد على المائة جنيه شهريا .

وبهذا تبدو الطرق مسدودة أمام أى شاب وحتى أى موظف مهما كان مرتبه .

فالشفقة التملك لن يقدر على دفع ثمنها لإرجال الأعمال والتجار والحرفيون من المسكونة والساكين والميكانيكية ورجال الشقة وكذلك الحال بالنسبة لعمارات الإيجار الفاخر

ألا توجد طرق يسر للمواطنين من غير الفئات أياها - الحصول على شقة مناسبة . . . ؟  
 ما رأى خبراء الإسكان في مصر . . . ؟  
 سألت واحدا من الكفاء - وأقدر خبراء الإسكان في مصر . . . إنه يعمل في صمت ويبني مدنا جديدة في العمود والعجمي والعاذى والبحر الأحمر . . .

قلت لنائب الوزير المهندس / عفت عطا الله ما تصورك حل مشكلة الإسكان ؟ ما رأيك كخبير يعيش المشكلة ؟ أجاب إن مشكلة الإسكان مشكلتنا جميعا . . . يجب أن نتعاون معا على حلها . . . وإذا كانت المشكلة تبدو حادة إلا أنني متفائل بأننا في الطريق إلى تخفيف حدة المشكلة ملموس . . . لا بد من التفاهم المشكلة - كما يقول الرئيس السادات - وعلاجها بأفكار جريئة بعيدا عن الحلول التقليدية

ويشرح لنا المهندس عفت عطا الله وجهة نظره قائلا :

إن حل المشكلة ليس صعبا . فالحل يبدأ أولا وبصفة أساسية في المحافظات والأقاليم . . . فالمشكلة لن تحل مركزيا . . . ليس صعبا على كل محافظة أن تحل مشكلة الإسكان في مدنها وبدون أن تتحمل الدولة أعباء غير عادية . إن كل محافظة بما الأراضي المناسبة

للبناء - هذه الأراضي مملوكة للدولة . فلنضفها لكل من يستطيع البناء سواء كان شركات إسكان قطاع عام أو قطاع خاص ولكن هذا بأسعار رمزية . . . ويقتصر دور الدولة على توفير مواد البناء الأساسية مثل الحديد والخشب والزجاج والألمنيوم وتسهيل اتجاها واستيرادها بدون جوارك أو ضرائب . هذا مقابل التزام من بيني سواء كان قطاعا عاما أو خاصا بأن يبني اسكنا اقتصاديا - بتخضع لنظام التأجير وليس التملك .

وإذا كانت مشكلة الإسكان تبدو حادة في العواصم الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية بسبب الهجرة الداخلية من باقي المحافظات . فإن من الأسباب الرئيسية - عدم توافر الخدمات ووسائل الترفيه في باقي المحافظات . فإن الشباب وخاصة خريجي الجامعات لا يعودون إلى مدنتهم وقراهم . . . ويتكالبون على العمل والإقامة في المدن الكبرى لماذا ؟ لأن ألقائهم لا توافر فيها الخدمات ووسائل الترفيه التي تسهل لهم الحياة المناسبة . فلو اهتمت المحافظات بتوفير هذه الخدمات كأن يكون في كل محافظة أكثر من دار سينما ومسرح وناد اجتماعي وبعض الكافيتريات والمخيمات التجارية . . . أى وسائل قضاء الوقت والحياة بطريقة مناسبة . وأيضا اصلاح مرافقها من المستشفيات والتهليونات فهذا يشجع الشباب على الإقامة في الأقاليم . . . لأنه لن يوجد حافز قوي على الإصرار على الإقامة في المدن الرئيسية .

وأرجو ألا يبدو هذا التصبر غريبا . . . أو يتصوره البعض بعيدا عن حل المشكلة . . . إنه في صميم المشكلة واعتقد أن المخيمات بعد الصلاحيات الضخمة التي منحت لها تستطيع تحقيق هذه الخدمات وتقضي على ظاهرة الهجرة الداخلية التي تسبب في زيادة ومضاعفة المشكلة فلا بد بوجود سبب واحد يبرر هذه الهجرة سوى الرغبة في العيشة في جو اجتماعي مناسب لأن المواطن في هذه المحافظات خاصة الريف والصحراء يجد نفسه بدون حياة اجتماعية بعد الساعة الثانية ظهرا . . . يجب العمل على تشجيع القطاع الخاص على البناء بتقديم تسهيلات وتيسيرات مشجعة بان

تتبر الدولة إعفاء كل من يبني اسكنا اقتصاديا ومتوسطا من الضرائب والعمائد . وأن يحدد الدولة مقابل هذه التسهيلات والإعفاءات نسبة من الشقق التي يسمح لكل مالك بأن يبنيها بنظام التملك بأن تشترط أن كل مالك يبيع من مواد الضرائب والعمائد ويحصل على تيسيرات في مواد البناء عليه أن يلتزم بعدم بيع أكثر من نسبة من ربع أو ثلث شقق العمارة بنظام التملك وهذه النسبة تغطي تكاليف البناء وتحقق ربحا معقولاً وأن يتم تأجير باقي الشقق للمواطنين بإشراف المخطات .

أقول له مارأيك في ظاهرة التملك التي انتشرت واصبحت هي القاعدة إذ لم يعد هناك من يبني يبني للتأجير ؟

قال المهندس عفت عطا الله :  
 يجب اعداد تشريع دقيق ينظم موضوع التملك ويحقق التوازن بين حق الباني في البيع بنظام التملك - وحق المواطن في الحصول على شقة بأسعار عادبة بدون استغلال أوراهاق مادي . وذلك بالنص على الأيزيد مقدم التملك لأية شقة على عشرة في المائة وألا يزيد قسط التملك عن قيمة الإيجار المقدر لهذه الشقة . قلت لكن كيف يمكن للمواطن لتدبير مقدم التملك . وهو عادة لن يقل عن ثلاثة آلاف من الجنيهات . . .

أجاب الحل لدى البنك . . . الوطن للإسكان . وذلك بإنشاء فرع له في كل محافظة ! وعليه تقدم قروض للمواطنين تسدد قيمة مقدم الشقة . وهذه القروض تمنح بضمان المرتبات . . . هكذا تحل هذه الشقة ببساطة ويسر . . .

ويقدم خبير الإسكان الشاب فكرة جريئة - إنه يطالب بنقل جميع المعسكرات من داخل ووسط المدن - لأن غالبية المعسكرات - في داخل ووسط المدن تشغل مساحات كبيرة من الأراضي ومواقفها في أماكن كانت تعتبر نائية قبل الترميم العمراني . وحرصا أن تشغلها المعسكرات في حين أنه لو سلمت هذه الأراضي إلى المحافظات لأمكنها أن تحل المشكلة جذريا . فهذه المعسكرات في مواقع ممتازة يمكن بيعها لشركات الاستنار والسياحة والإسكان الفاخر بأسعار مرتفعة تناسب مع أهمية موقعها ويعرف العائد بالكامل على إقامة اسكان اقتصادي

ومتوسط . . . وهذا يحل المشكلة دون أن تتحمل الدولة أى أعباء . كما حدث عندنا في العمود - بعنا شققا بليون دولار حصصاها بالكامل لإقامة إسكان متوسط . . .

أما المعسكرات فيمكن نقلها إلى الصحراء وهذا مكانها الطبيعي ولا يوجد أى مبرر لبقاء المعسكرات في أماكنها الحالية . سلمو هذه الأراضي للمحافظات ولشركات الإسكان على أن تتعهد الشركات بإقامة معسكرات في المناطق المناسبة .

ويجتم خبير الإسكان الشاب الذي يعمل بتدبير وجرأة ويقدم نموذجاً ممتازا لجبل جديد من قادة التعمير بإقتراحات جريئة لحل مشكلة الإسكان بالإسكندرية .

وقال المهندس عفت عطا الله :

أما بالنسبة لمشكلة الإسكان في الإسكندرية فإن حلها سهل جدا ولن يكلف خزنة الدولة مليا واحدا . لأن الإسكندرية توجد بها أراضٍ ممتازة في وسط المدينة وفي شرقها وغربها - وهي أراضٍ لن تكلفنا حتى نفقات مد المرافق كالمغاري والمياه والكهرباء . فهذه الأراضي تتوفر بها كل هذه المرافق .

أسأله أين . وكيف ترى هذا الحل الجذري المتفائل ؟ ؟

أجاب : أولا توجد مساحة ٣٥٠٠ فدان شرق الإسكندرية . . . في منطقة المتره وملاصقة للعمود . هذه الأراضي لم تعد صالحة للزراعة . وهي مملوكة لثينة الأوقاف . وقد أبدى مستأجرو هذه الأراضي ورغبتهم في الانتقال إلى الأراضي الزراعية المستصلحة بالقرب من الإسكندرية مثل شمال التحرير أو النهضة أو التوتارية . . . فهذه الأراضي أو هذه المساحات تحل مشكلة الإسكان نهائيا في الإسكندرية .

إذ يمكن بيع بعضها للمشروعات السياحية والإسكان الفاخر والاستنار ومن هذا العائد تبني عشرات الألاف من شقق الإسكان المتوسط والاقتصادي وابتصاص أقول لجميع المسؤولين سلموني هذه الأراضي - ونحن شركة قطاع عام - واسلمكم بدلا منها عمارات إسكان متوسط للتأجير فقط . بل ونقدم خزنة الدولة عدلات صعبة . تلك أفكار واقتراحات

نائب الوزير الشاب المهندس عفت عطا الله أبا الكار بسيطة . لكنها جريئة وعملية جدا . ولن تكلف خزنة الدولة مليا واحدا . فإ رأى المسؤولين في المحافظات اتنى والاق من أن المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان يساعدهم على هذه الحلول الجريئة . وما رأى الدكتور نعم أبو طالب محافظ الإسكندرية فيما يتعلق بأراضي المتره ووسط المدينة وغربها ؟

بدون تردد أقول لكم . . . اعطوه الأراضي . وتسلموها شققا تحل مشكلة الإسكان في الإسكندرية في خلال عامين فقط . . . إنها شقة للإيجار فقط . . .